الأمم المتحدة

E/AC.51/2021/L.4/Add.8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
25 June 2021
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والستون

1-25 حزيران/يونيه 2021

مشروع تقرير

المقرر: السيد أرمان **خاشاتريان** (أرمينيا)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

(البند 3 (أ))

البرنامج 7
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

1 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الحادية والستين، في البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022، وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2020 (A/76/6 (Sect. 9)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

2 - وعرض الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامجَ وقام بالرد على الاستفسارات التي أثارتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

3 - أعربت الوفود عن تأييدها لعمل الإدارة وللخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. وأُعرب أيضا عن التقدير للعمل الذي اضطلعت به الإدارة في مجال دعم الدول الجزرية الصغيرة لتنمية. وعلّق أحد الوفود

300621 290621 21-08069 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بالقول إنّ عمل الإدارة هو أحد مسارات العمل الأساسية للأمم المتحدة، وهو يدعم ركيزة المنظمة للشؤون الإنمائية، حيث يشكل القضاء على الفقر التحدي العالمي الأكبر الذي يندرج في صميم الولاية الموكلة إليها.

4 - ولوحظ أنّ الإدارة تدعم ركيزة التنمية في الأمانة العامة، وأُعرب في هذا السياق عن التقدير لعمل الإدارة على ضمان التعاون الدولي في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

5 - وأُعرب أيضا عن التقدير لجهود الإدارة المبذولة من أجل مساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعميم مسألة الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورنا (كوفيد-19) ضمن توجيهاتهما وضمن استعراض الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن البلدان النامية التي تواجه أوضاعا هشة تعاني من الأثر المدمر المترتب عن الجائحة في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والإنسانية، ولا سيما في أفريقيا، وهو الأمر الذي يثير قلقا بالغا. وعلّق أحد الوفود قائلا إنّ النتائج الجديدة لعام 2022، المعروضة ضمن الخطة البرنامجية المقترحة، سوف تساعد البلدان النامية، ومنها بالأخص البلدان التي تواجه أوضاعا هشة، على تحقيق انتعاش أفضل بعد الجائحة.

6 - وجرى التنويه بالعمل الذي يضطلع به البرنامج على نطاق برامجه الفرعية فيما يتعلق بمواجهة الجائحة، ولا سيما العمل المنفذ بشأن التنسيق والدعم المشتركين بين الوكالات، وتمويل التنمية، وتقديم الدعم إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، والإحصاءات. وفي هذا الصدد، رحب أحد الوفود بجهود الإدارة المبذولة من أجل تحديث خطتها البرنامجية على إثر تغيّر الظروف. ورحّب وفد آخر بعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لهذه الجائحة.

7 - وأُشير إلى أنّ اختلال التوازن الإنمائي لا يزال يطرح مشكلة رئيسية، وأنّ الفقر يُشكّل تحديا مستمرا يقض مضجع بلدانا كثيرة، ولا سيما البلدان النامية. وقيل أيضا إنّ القضاء التام على الفقر حلمٌ طالما راود البشرية، وهو حق أساسي للناس في السعي إلى بلوغ حياة أفضل، وإنّ هذا هو السبب الذي من أجله جعلت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مسألة "القضاء التام على الفقر" هدفها الأسمى. وفي هذا الصدد، أوصى أحد الوفود بأن تواصل الإدارة جهودها لتنفيذ المهام المتصلة بالتخفيف من وطأة الفقر ومساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، على مواصلة الترويج لمسألة الحد من الفقر على مستوى العالم، والتنفيذ الكامل لخطة عام 2030، وذلك من أجل التعجيل بنسق التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19، والتصدي بفعالية لتحديات تغير المناخ.

8 - وتم التشديد على أهمية الحدّ من الازدواجية والتداخل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وذلك حتى يولي البرنامج أفضل التركيز على المجالات التي يستطيع أن يقدّم فيها أقصى قيمة مضافة. وفي هذا الصدد، طلب أحد الوفود معلومات مستكملة عن التنسيق فميا بين الإدارة واللجان الإقليمية ومكتب التنسيق الإنمائي. وطلب أيضا المزيد من المعلومات عن دور الإدارة داخل نظام المنسقين المقيمين.

9 - وفيما يتعلق بالإصلاحات التي شهدتها الإدارة مؤخرا، تم طلب معلومات إضافية عن الآثار الملموسة لجهود الإصلاح المتوقعة في عام 2022، وعن الخطوات التي اتخذتها الإدارة لضمان اتساق هذه الإصلاحات مع إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعما إذا كانت الإدارة قد أضحت أكثر كفاءة وشفافية وقدرة على إضافة قيمة إلى المنظومة.

10 - وعلّق أحد الوفود قائلا إنّ الخطة البرنامجية المقترحة تهدف إلى التركيز على تسع من المسائل التي ستتناول جوانب شتى من مجالات السياسة العامة، أو التي ترد بصيغة غامضة وعامة، مثل توافر البيانات

والتحليلات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية الرئيسية، وواقع شيخوخة سكان العالم، وتحوّل السياسات التجارية، والتدابير المالية الضريبية لتمويل التنمية المستدامة، وتنشيط وتعزيز تعددية الأطراف في مواجهة المشاكل العالمية الحالية والمستقبلية، وتقديم الدعم لنظام المنسقين المقيمين ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ودور التكنولوجيات الرقمية في تنفيذ خطة عام 2030، ومساعدة الهيئات الحكومية الدولية على معالجة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة العالمية، وذلك بأسلوب شامل محوره الإنسان والتحلي بالمسؤولية على الصعيد العالمي. ولوحظ في هذا الصدد أنّ الخطة البرنامجية المقترحة مقسّمة بالتالي إلى تسعة برامج فرعية تخدمها مؤشرات غير محددة في كثير من الأحيان أو يصعب قياسها. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الوفد أنه من الصعب تحديد الاتجاه الاستراتيجي الشامل الإضافي، والوقوف على التنسيق المعزز بين مختلف شعب الإدارة، وتساءل عن الكيفية التي تعتزم بها الإدارة طرح رؤية شاملة للعديد من الأهداف المختلفة، وذلك على حد ما التزمت به في إطار الاستجابة لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الإدارة (E/AC.51/2021/5).

11 - وعلّق أحد الوفود قائلا إنّ بعض النواتج والنتائج المعروضة ضمن الخطة البرنامجية المقترحة لا تنصّ بالضرورة على ما إذا كانت الإدارة قد قامت بدور حاسم في تحقيقها، أو ما إذا كان الإنجاز قد تحقق بفضل عوامل خارجية. وفي هذا الصدد، تم تشجيع الإدارة على زيادة توضيح نواتجها المقترحة.

12 - وأُثيرت شواغل بشأن تعديل بعض أهداف البرامج الفرعية، ولا سيما حذف الإشارة إلى خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، والبرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة؛ وكذلك الإشارة إلى التغيير في هدف البرنامج الفرعي 2، التنمية الاجتماعية الشاملة، من عبارة "تعزيز التعاون الدولي" إلى عبارة "النهوض بالسياسات". ولاحظ أحد الوفود أنّ أهداف البرامج الفرعية تختلف تماما عن أهداف الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021، لكنّه أشار إلى أنّها تعكس تفسيرا جيدا وشاملا لخطة عام 2030، وشجع الإدارة على مواصلة تنفيذ ولايتها دعما لهذه الخطة.

13 - وطُرح سؤال بشأن معاودة إدراج عناصر وعبارات ضمن خطة البرنامج المقترحة، بعد أن تسببت هذه العناصر في خلافات خلال الدورة السابقة للجنة، ثم لاحقا داخل الجمعية العامة، مما أدى إلى عدم وجود خطة برنامجية لعام 2021 معتمدةً بالكامل.

14 - وأُشير إلى أنّ الخطة البرنامجية المقترحة تتضمن مؤشرات أداء سيكون من الصعب قياسها على ما يبدو. ومن أمثلة هذه المؤشرات ما يرد في الجدولين 9-17 و 9-18 من البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية، وفي الشكل الرابع من الباب 9 تحت البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، والشكل الثامن من الباب 9 تحت البرنامج الفرعي 5، السكان. وفي هذا الصدد، طُلب تقديم توضيحات بشأن الكيفية التي يصوغ بها البرنامج مقاييس الأداء تلك.

15 - وفيما يتعلق بالأداء البرنامج في عام 2020 ضمن إطار البرنامج الفرعي 1، لاحظ أحد الوفود أنّ العمل الذي أسهم في تحقيق النتيجة التي ظهرت في عام 2020، وهي توسيع المشاركة في حوار السياسات من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة خلال جائحة كوفيد-19، قد أفضى إلى حضور 764 125 شخصا بين مشاركين ومشاهدين في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنية بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، طُلب تقديم تعليقات على الدروس المستفادة من المشاركة الموسعة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وعلّق وفد آخر بالقول إن النتيجة المقررة 1، عملية الاستعراض الوطني الطوعي: بلوغ أهداف التنمية المستدامة بوتيرة

أسرع، يمكن أن تشكل تحديا بسبب تقلّب عملية التعافي بعد الجائحة في البلدان النامية. ورأى الوفد كذلك أن النتيجة 2، تعزيز مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في عقد العمل والإنجاز المعجَّلين، تتركز للأسف على دور المنظمات غير الحكومية والشباب دون غيرهم (الفقرات 9-42 إلى 9-44)، وتفتقر إلى إشارة مكثفة إلى الجهات المعنية من مثل دوائر الأعمال التجارية والصناعة، والعمال والنقابات العمالية، والمؤسسات الأكاديمية، والسلطات المحلية. وأشار الوفد إلى أن إحدى السمات الحاسمة لعمل البرنامج هي الدعم الذي يقدمه هذا البرنامج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة من أجل التوّصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أنّ الوفود لم تتمكن خلال السنوات القليلة الماضية من اعتماد الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وقال إنّه يرى أنّ مسألة تعزيز مسار التفاوض ضمن عملية المنتدى السياسي الرفيع المستوى لا بُدّ بالتالي من إيرادها ضمن البرنامج الفرعي.

16 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، أُثيرت شواغل بشأن النتيجة 1، السلام المستدام من خلال السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب، حيث لا يزال مصطلح "السلام المستدام" خارج السياق ضمن برنامج فرعي موجه نحو تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة. وفي هذا الصدد، أشير إلى أنّه قد طُلب إلى الإدارة أن تنظر في المناقشات التي أجرتها اللجنة في الدورة السابقة والمناقشات التي أجرتها الجمعية العامة بشأن هذه العناصر وأن تأخذ هذه المناقشات في الاعتبار، وذلك على الرغم من أنّ اللجنة لم تضع أية توصيات بهذا الشأن. وفيما يتعلق *بالتقرير الاجتماعي العالمي*، المدرج في الجدول 9-6 باعتباره من المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي، طُلب تقديم توضيحات بشأن تواتر صدور هذه التقرير، والإفادة بما إذا كان يصدر مرة كلّ سنتين.

17 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، أكد أحد الوفود أنّ التركيز على مسألة تقديم المساعدة إلى البلدان المدينة، حسب طلبها، وأيضا على مسألة تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي التي يروج لها البرنامج الفرعي، هو تركيز يتوافق تماما مع احتياجات معظم البلدان النامية. بيد أنّه لوحظ أنّ الاهتمام المتزايد باتجاه السكان نحو الشيخوخة، كما هو مبين في الفقرة 9-180، يثير التساؤل بشأن ما إذا كان من الأفضل إدراج هذه المسألة ضمن المهام الموكلة للبرنامج الفرعي 2 أو للبرنامج الفرعي 5، مع مراعاة أن الشيخوخة ترتبط تقليديا بالتغيرات الاجتماعية في الاقتصادات المتقدمة وفي البلدان المتوسطة الدخل وليس في البلدان الأقل نموا التي يهتم بها البرنامج الفرعي.

18 - وأشار أحد الوفود إلى ولاية موكلة من الجمعية العامة ضمن عدد من قراراتها، كان آخرها القرار 200/74 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام رصد ما يُفرض من تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي ودراسة أثر تلك التدابير على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على قدرة هذه البلدان على التصدي لجائحة كوفيد-19 ومخلّفاتها. وفي هذا الصدد، دعا الوفدُ الأمانةَ العامة إلى أن تعالج مسألة عدم ذكر ما يلزم من المراجع والإبلاغ ضمن الخطة البرنامجية المقترحة، وذلك بأن تعد موجزا مواضيعيا وتدرج تلك الولاية ضمن الجزء المتعلق بالاستراتيجية من البرنامج الفرعي 6، الذي يتناول مختلف التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا في سبيل بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

19 - وتم الثناء على العمل الذي يضطلع به البرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، بما في ذلك الأنشطة المنفذة لدعم منتدى إدارة الإنترنت ولمتابعة مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأنشطة لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة. بيد أنه تم الإعراب، كما في عام 2020، عن القلق إزاء استخدام مفهوم "أمن الفضاء الإلكتروني" ضمن ولاية البرنامج الفرعي (الفقرة 9-186). وفي هذا الصدد، ارتأى أحد الوفود أن هذه المسألة محلّها الأفضل هو الولايات الموكلة لبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة. وفي ظلّ تفشي

الجائحة، أكد الوفد من جديد فعالية المؤسسات العامة باعتبارها من الأولويات، ورأى في هذا الصدد أنّ النتيجة المتوقعة، المذكورة في الفقرة 9-190 من خطة البرنامج المقترحة، بشأن تعزيز قدرات الموظفين العموميين العاملين في القطاعات المرتبطة بالطوارئ مثل الصحة والحماية الاجتماعية والعمالة يُمكن تغييرها أو استكمالها بالانتقال من التركيز الانتقائي على القضايا الجنسانية إلى الاستثمار في رأس المال البشري، وفي التعويض اللائق، واستعداد البلدان من حيث توافر الأخصائيين خلال حالات الطوارئ.

20 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات، قيل إنّ العمل الناجع والفعال الذي تضطلع به دائما أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ضروري لضمان تنفيذ جميع الولايات المتصلة بالغابات.

21 - وفيما يتعلق بالبرنامج فرعي 9، تمويل التنمية المستدامة، قال أحد الوفود إنّه يسلّم بالعمل الذي تقوم به الدول الأعضاء المعنية وكيانات الأمم المتحدة، ولكنّه يرى، فيما يتعلق بالإرجاء العاجل لعقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، في إطار مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، أنّ الأمانة العامة أو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية غير مكلفتين بالتنفيذ ولا بالإشارة ولا بالمتابعة فيما يتعلق بهذه العملية غير الرسمية وغير المأذونة وغير الشاملة (الفقرتان 9-246 و 9-252). وأضاف أن عمل البرنامج، ضمن مجال تمويل التنمية، ينبغي الاسترشاد فيه بالولايات المعتمدة في المحافل المتعارف عليها ومنها منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية واللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة 208/75. ولاحظ الوفد نفسه أن توسيع مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، أو اعتماد هذه المبادرة من قبل بلدان مجموعة العشرين ونادي باريس، أو إصدار وحدات حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدول، هي أمور يمكن عرضها ضمن الخطة البرنامجية المقترحة باعتبارها من نتائج أداء المبادرة.

الاستنتاجات والتوصيات

22 - **أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، الخطّةَ البرنامجية للبرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".**